



Contents lists available at www.iusrj.org

International Uni-Scientific Research Journals

Journals' homepage: www.iusrj.org



Humanities and Social Sciences.

The middle class in Morocco and social mobility
الطبقة الوسطى بالمغرب وحركيتها الاجتماعية

Moulay Haissoune, مولاي حيسون

Article Info

Article history:

Received: 21-07-2021

Accepted:

doi:10.21072/11222

Available

Keywords:

الطبقة الوسطى، الرأسمالية، الحركية الاجتماعية.

Central, capitalism, social mobility.

Abstract

The French colonialism in Morocco(1912-1956) contributed to influencing the class structure in society, and the state worked through its development policies after independence to erase class differences and fill the void that may be formed by the absence of a middle class capable of occupying its part in this class structure in order to avoid its collapse, and to the fifties of the twentieth century.

The social mobility did not find what it deals with as a problematic topic, and its topic was latent in the investigations of social hierarchy and hierarchy in society, and as an expressive aspect of the dynamism of the social structure, it became one of the topics that established propositions that answered problems among sociologists of the characteristics of the social or class structure in society.

This research deals as a problematic contribution of social mobility in expanding the social base of the middle class in Morocco by knowing the channels set by the state through its policies to bring about social advancement and the integration of individuals within this class. and members of the liberal professions.

© 2021 DSDgates. OpenAccess

المخلص

ساهم الاستعمار الفرنسي بالمغرب (1912-1956) في التأثير على البنية الطبقيّة في المجتمع، وعملت الدولة عبر سياساتها التنموية بعد الاستقلال إلى محو الفوارق الطبقيّة وسدّ الفراغ الذي قد يشكّله غياب طبقة وسطى قادرة على احتلال الجزء الخاص بها في هذا البناء الطبقيّ تفادياً لانتهياره، وإلى حدود خمسينيات القرن العشرين لم تكن الحركية الاجتماعية *the social mobility* تجد ما تتناوله كموضوع إشكاليّ، وكان موضوعها كاملاً في مباحث التدرج والتراتب الاجتماعيّين في المجتمع وبصفتها جانباً معبراً عن ديناميّة البنية الاجتماعيّة أضحت من المواضيع التي أسست لأطروحات أجابت عن إشكالات لدى علماء الاجتماع لخصائص البنية الاجتماعيّة أو الطبقيّة في المجتمع.

يتناول هذا البحث كإشكالية مساهمة الحركية الاجتماعية في توسيع القاعدة الاجتماعيّة للطبقة الوسطى بالمغرب من خلال معرفة القنوات التي وضعتها الدولة عبر سياساتها لإحداث الترقّي الاجتماعيّ وإدماج الأفراد ضمن هذه الطبقة، كما تحيل إلى الكشف عن الأصول الاجتماعيّة للطبقة الوسطى الجديدة بالمغرب من خلال الاقتصار على فئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة.

Corresponding author

- **Moulay Haissoune.**

E-mail address: moulayhaissoune@gmail.com

مقدمة

تطرح مسألة بنية المجتمع إلى طبقات أو إلى مجموعات اجتماعية أسئلة عدة تتعلق أساساً بتحديد عوامل التمايز الاجتماعي وبتفسير الدوافع لوجود الطبقات في المجتمع، وتُعرف الطبقة بعدة مميزات مختلفة ولها أهمية متغيرة، إحدى هذه المميزات تتجلى من خلال الثروة التي تمكن من القول بوجود تمايز أولي بين الميسورين والطبقات المتوسطة والفقراء، بينما تتأسس الفئات المهنية على تشابه في الدخل والمستوى الدراسي والانشغالات.

وتعد الطبقات الاجتماعية إشكالا تتخذ التصورات التي نبينها حول المجتمع، أي حول التفاوتات الموجودة فيه وكيفية تنظيمها ومآلها، وتسمح بتفسير الظواهر المرتبطة بهذه التفاوتات لتغيير الأوضاع وتحسين ظروف عيش الناس، ومن هنا نفهم نقل الحموله الأيديولوجية للطبقات الاجتماعية¹.

والطبقة كبناء فكري يسمح بجمع الأفراد وفق معايير معينة، تحيل إلى الفعل والتفسير وتنتج العناصر التي تساهم في تحولها الذاتي²، فإذا كان الصراع الاجتماعي عاملاً ذاتياً للتحول الاجتماعي فهو ليس عاملاً وحيداً، فهناك صراعات ذات طبيعة عرقية وأخرى دينية يمكن أن تولد تغييرات مهمة أكثر من التغييرات الناتجة عن الصراع الطبقي، لذلك فإنه، وعلى عكس ماركس، أشار داهرن دورف إلى كون التغييرات البنوية ليست في حد ذاتها ذات طبيعة ثورية³. وخلافاً للاتجاهات الماركسية القائلة بوجود الطبقات الاجتماعية كمكون أساسي في المجتمع، ذهب مندراس H.Mendras إلى التشكيك في وجودها معتبراً إياها شرائح اجتماعية متراسة مع بعضها البعض كالطبقات العمرية مثلاً Classes d'âge التي بإمكانها تعويض مفهوم الطبقات. وفي سياق آخر، أشار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max WEBER إلى معيار الحظوة الاجتماعية أو الشرف الاجتماعي لتجاوز التقسيم الطبقي للمجتمع الذي قدمه ماركس، نظراً لظهور أنشطة اقتصادية جديدة أدت إلى بروز "الفئات السوسيو مهنية" التي ستلعب الدور الرئيس في توسع البنية الاجتماعية للطبقة الوسطى.

فالطبقات ومجموعات المكانة والأحزاب حسب ماكس فيبر، ليست إلا ظواهر لتوزيع السلطة في جماعة معينة، فالطبقات ذات طابع اقتصادي وتحيل إلى النظام الاقتصادي أي الكيفية التي يتم بها توزيع واستعمال السلع والخدمات، ومجموعات المكانة ذات طابع اجتماعي وتحيل إلى النظام الاجتماعي كفضاء لتوزيع الشرف أو المكانة، والأحزاب ذات طابع سياسي وتحيل إلى النظام السياسي في ارتباط بالمنافسة لمراقبة الدولة.

وإذا كان المقرب الماركسي لا يعطي الإشارة لتناول الطبقة المتوسطة كموضوع اجتماعي، وكطبقة قائمة بذاتها، فإن التطورات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ساهمت في تجاوز هذا المقرب وفتح المجال لمقتربات أكثر تحديداً وشمولية لتناول الطبقة الوسطى موضوعاً في علم الاجتماع، وعن حقيقة هذه الطبقة، ذهب "برافمان" إلى أن النمو الكبير في المهن غير البروليتارية التي تمثل وظيفياً مهن الطبقة الوسطى، ليست إلا مهناً بروليتارية بنسخة جديدة بحيث تستجيب للتغير في وسائل الإنتاج⁴.

وهنا يجب التمييز بين طبقة وسطى قديمة مرتبطة بالمرحلة ما قبل الرأسمالية حيث يعمل الأفراد المنتمين إليها لحسابهم الخاص أو يملكون وسائل إنتاج على نحو محدود، وبين الطبقة الوسطى الجديدة ذات التكوين العالي وذات المهن الناتجة عن التقدم العلمي والتقني، وكان الماركسيون قد رفضوا إطلاق اسم طبقة عليها معتبرين أن الطبقة الوسطى التقليدية المرتبطة بأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية طبقة انتقالية ستختفي في أحضان البروليتاريا لقوة المنافسة من البورجوازية وعدم قدرتها على البقاء والصمود في وجهها.

وهناك من أطلق عليها اسم فئة خصوصاً في الدول التي لم تعرف تحولات اجتماعية مثلما كانت في أوروبا إبان القرن التاسع عشر، حيث مكنت هذه التحولات في أوروبا من بروز طبقة وسطى محددة المعالم، ويتجلى الإشكال في التحديد لدى الطبقة الوسطى، في كونها من الصعوبة تحديدها بشكل دقيق، وهو السياق نفسه الذي قال به هنري لوفيفر، حيث رأى أن مشكلة الأطراف سهلة وواضحة بينما المشكلة تكمن في هذه الأوساط⁵.

في تعريف بول باسكون Paul PASCON للطبقة الوسطى، أوضح إلى كونها طبقة مالكة لا تستغل وغير مستغلة⁶ مضيفاً أن التسميات المتوفرة لا تسمح بوضع تحديد دقيق للطبقة الوسطى، وقد نبه إلى الخلط لدى بعض المهتمين بين الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة، فالطبقة الوسطى تعد بمثابة ضمانة للاستقرار والتطور حيث يسعى أفرادها إلى تحسين ظروف المعيشة وإلى رفع القدرة

الشرائية وإلى استثمار المدخرات عبر تحريك الدورة الاقتصادية، ويشكلون صمام الأمان ومنطقة عازلة بين الاستقرار والاضطراب.

وإذا كانت البلدان العربية قد شهدت تحولات مخالفة للتحولات التي شهدتها أوروبا على مستوى إفراد الطبقة الوسطى، فالتساؤل الذي كان مطروحاً في تناول الإشكالي للطبقة الوسطى، هو ما إذا كان مجموع الفئات الاجتماعية المكونة من الطبقة الوسطى التقليدية والطبقة الوسطى الجديدة قادرة على أن تشكل وحدها طبقة وسطى أم طبقات وسطى أم أنها بكل بساطة شرائح وسطى⁷.

إن التقدم الذي عرفته الحركة الاجتماعية La mobilité sociale يعود بالأساس إلى تقدم البنية الاجتماعية المهنية، فالحركة البنوية تعبر عن تغير الواقع الاجتماعي نتيجة تغيرات في البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الحركة الاجتماعية في المجتمع يبين أن البنية الاجتماعية تنتج نفسها، وإلى حدود خمسينيات القرن العشرين، لم تكن الحركة الاجتماعية تجد ما تتناوله كموضوع إشكالي، وقد كان موضوعها كاملاً في مباحث التدرج أو التراتب الاجتماعي في المجتمع، فالحركة الاجتماعية بصفتها جانباً معبراً عن دينامية البنية الاجتماعية، أضحت من المواضيع التي استطاعت أن تؤسس لأطروحات أجابت عن إشكالات لدى علماء الاجتماع فيما يخص خصائص المعطيات والمؤشرات لخصائص هذه البنية في المجتمع المدروس، وتجلي ذلك من خلال اعتماد البحث الميداني للتعرف على أليات هذه الحركة ونتائجها.

لدراسة الحركة الاجتماعية للطبقة الوسطى، لا بد من تناولها في بعد سوسولوجي من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الحركة الاجتماعية في توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى بالمغرب؟

وتستدعي الإجابة عن الإشكالية المطروحة، معرفة الفئات التي ساهمت في إحداث الترقى الاجتماعي للطبقة الوسطى، أي معرفة قنوات الحركة الاجتماعية التي وضعتها الدولة لإدماج الأفراد ضمن هذه الطبقة، كما تحيل إلى بحث الأصول الاجتماعية للطبقة الوسطى بالمغرب.

لقد رافق التطور التقني تحول على المستوى النسبي للعناصر المكونة للطبقة الوسطى، ففي الوقت الذي كانت فيه الطبقة الوسطى تضم عناصراً تمارس مهناً مستقلة كالصناعة والتجارة ورؤساء المقاولات الصغرى الصناعية وأصحاب المهن الحرة، فإن العناصر الجديدة لهذه الطبقة في غالبيتهم من المأجورين والمستخدمين والتقنيين وأصحاب الأعمال الخاصة والموظفين العموميين، ويختلف هذا التطور من بلد إلى آخر ويؤثر بدرجات مختلفة في خصائص هذه الطبقة⁸، فما ظروف نشأة وتطور الطبقة الوسطى بالمغرب؟ وهل الأصول الاجتماعية تكشف عن حركة اجتماعية صاعدة لأفرادها؟

وستتناول هذا الموضوع في محورين، الأول متعلق بظروف نشأة وتطور الطبقة الوسطى بالمغرب، والثاني خاص بنتائج دراسة ميدانية حول الحركة الاجتماعية لهذه الطبقة.

المحور الأول: ظروف نشأة وتطور الطبقة الوسطى بالمغرب

تنطلق دراسات علم الاجتماع الطبقي الخاصة بالمغرب من افتراض أن المجتمع المغربي الماقبل رأسمالي لم يكن مجتمعاً طبقياً بكل معنى الكلمة، أي بما تقتضيه الطبقة من شروط واستمرارية وتوالد، بل كان مجتمعاً تراتبياً⁹، ويرى البعض من الباحثين بضرورة النظر إلى الأهمية التي يمنحها نظام التراتب ووظيفته بدل الاقتصاد على دراسة الواقع الأصيل للطبقات الاجتماعية¹⁰، وحتى إن كانت الدراسات الطبقيّة حول المغرب تتميز بقلتها وبغلبة الإيديولوجيا على خلاصاتها، فإنه بالرغم من ذلك حاولت بعض الدراسات رصد الملامح الأساسية للطبقات بالمغرب، وبصدد البورجوازية المغربية مثلاً، رصد الحبيب المالكي مسار تطورها من القرن 14 إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث خلص كون التعارض بين البورجوازية التقليدية والإمبريالية الممثلة في السلطات الفرنسية آنذاك، قد تجلى في حركة المقاومة ضد الاستعمار، ومع الاستقلال غير هذا التعارض طبيعته، واتجه نحو الداخل أكثر من اتجاهه نحو الخارج، كما أن رهان الصراعات الاجتماعية تم التعبير عنها انطلاقاً من التعارض بين الأوليغارشية السائدة والطبقات

40% من الساكنة الحضرية المغربية تسكن في دور الصفيح مشكلة الطبقة الأكثر فقراً في الوسط الحضري¹⁸.

ورغم أن المستعمر حافظ على البنيات السوسيوسياسية التقليدية، فقد حدث تحول عميق بعد الاستقلال شمل نظام التراتيبات الاجتماعية ونشأت الحركية الاجتماعية نحو الأعلى بفعل توفر وسائل هذه الحركية عبر المدرسة والإدارة والهجرة والاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير المهيكل وتشجيعات الدولة عبر استراتيجيتها في أفق بناء الدولة الوطنية، وظهرت أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة ساهمت في بروز فئة المأجورين الموجودين بكثرة في المدن حيث كان عددهم يتزايد بفعل الهجرة القروية خصوصاً نحو المدن الكبرى، لكن هذه التشكيلات الجديدة لم تصمد طويلاً، فخلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وفي إطار تطبيق برنامج التقييم الهيكلي الذي واكبته سياسة التقشف، كان الأثر واضحاً على الطبقة الوسطى التي خضعت لنوع من إعادة الترتيب الاجتماعي Déclassement بفعل تنامي الحركية النازلة¹⁹.

وتميزت فترة تسعينيات القرن الماضي ببروز الخطاب التنموي وسياسة محاربة الفقر والهشاشة، ويمكن التساؤل هنا حول مدى مساهمة سياسة محاربة الفقر التي توسع القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى؟

مما لا شك فيه، أن الدولة في المغرب، سعت عبر سياساتها بعد الاستقلال إلى نوع من محو الفوارق الطبقة في المجتمع استجابة لمتطلبات تلك الفترة وإبعاداً لكل ما من شأنه أن يجعل الهوية بين الفقراء والأغنياء كبيرة، مما قد يؤدي إلى تنامي الاحتجاجات المطالبة بالعدالة الاجتماعية التي كانت تتمظهر من خلال تلك الفترة بتبني النموذج الاشتراكي في التغيير، نتيجة للأوج الذي عرفه هذا النموذج في أوروبا الشرقية وسائر الدول الحديثة العهد بالاستقلال، ولاحتواء أي تغيير مجتمعي غير محسوب، سعت الدولة لسد الفراغ الذي قد يشكله غياب طبقة وسطى قادرة على احتلال الجزء الخاص بها في البناء الطبقي للمجتمع تقادياً لانهاره، ومن ثم كانت المخططات التنموية التغيير الاقتصادي لهذه الرؤية.

ومن مظاهر انفتاح سياسات الدولة على الطبقة الوسطى بعد الاستقلال، نجد المغربية والإصلاح الزراعي وتشجيع إحداث المقاولات لصالح الأفراد المكونين لها إضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وسياسية.

● المغربية والإصلاح الزراعي وتشجيع إحداث المقاولات

عرف القطاع العام كإرث استعماري في المغرب، نقلة نوعية عبر نقل ملكيته القانونية إلى الدولة، وقد ساهمت طريقة التسيير في هذا القطاع إلى ميلاد وتطور شريحة اجتماعية جديدة سماها البعض بالشريحة التقنوبيروقراطية²⁰ لم تكتسب بعد وحدة التفكير والعمل من أجل خلق نوع من الانسجام فيما بين مكوناتها كشريحة²¹، وقد تعددت نماذج تدخل الدولة بعد الاستقلال في مجال محو الفوارق الطبقة، كنموذج المغربية، أي مغربة الإرث الاستعماري، وكان الهدف المصروح به لإجراءات المغربية في مارس 1973 هو خلق "رأسمالية شعبية" عبر خلق طبقة متوسطة، لكن هذه الإجراءات لم تكن في واقع الأمر إلا وسيلة لتركيز الملكية الاقتصادية وهو ما أدى إلى تقوية البورجوازية المشتغلة في قطاع الأعمال "affairistes"²².

لقد كانت المغربية مظهرًا من مظاهر انفتاح سياسة الدولة على الطبقة الوسطى، فيفضلها استطاعت هذه الطبقة أن تجعل لها حظوظًا للاستقرار في الحياة الاقتصادية للدولة، حيث إن من بين الأهداف التي حددها ظهير 2 مارس 1973²³ "تضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء" بفضل كتلة من الفئات الوسطى التي أريد لها أن تكون في قلب الدولة، ولهذا فقد اعتمدت المغربية على منح قروض للأشخاص الطبيعيين لإتمام الإجراءات الخاصة بها²⁴، ومن وجهة نظر أخرى، اعتبر البعض أن المغربية ما بين 1956 و1970 كتنديب من أجل الموارد التي تلبى طلب الأبناء الذين هم تحت وطأة نظام الرعاية من أجل إدامتها²⁵.

وعلى العموم، فقد استفاد الأفراد بعد الاستقلال من إجراءات المغربية إلى حد ما، حيث بفضلها توفرت قنوات الحركية الاجتماعية نحو الأعلى ومن ثم تشجيع الانتماء للطبقة الوسطى خصوصاً في المجال الإداري عبر التوظيف.

في مصر، انتقلت الطبقة الوسطى واكتسبت هويتها الاجتماعية المتميزة ارتباطاً بتطور الملكية الزراعية من جهة وإقرار حق ملكية الأراضي الزراعية من جهة أخرى، وما واكب ذلك من تحولات رأسمالية في الاقتصاد المصري، فضلاً عن

المسودة بمحددات داخلية أكثر مما هي خارجية، ليخلص إلى أن مستقبل ما تبقى من البورجوازية التقليدية هي التي ستبتر جزءاً من التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب منذ 1956 ومشيراً إلى أن المغرب قد تميز بازواجية الاتجاه تمثل من خلال إفار paupérisation جزء من البورجوازية التقليدية، التي كانت ضحية للتناقضات السائدة، وستختفي ضمن الطبقات المستغلة (exploitées)، وإثراء Enrichissement الجزء الآخر من هذه البورجوازية، حيث أصبحت عضواً من بورجوازية الأعمال affairiste¹¹.

في سياق آخر، يشير أندري آدم André Adam إلى أن المجتمع المغربي عرف تراتبية مزدوجة، تراتبية الدين وتراتبية المال، فقد ولدت تراتبية الدين أرسقراطية وراثية تميزت بالانغلاق التام، نظراً لاقصاها على علاقات القرابة أي على الشرف والانتساب لآل البيت، ثم هناك أرسقراطية مكونة من رجال العلم والعارفين بالمقدس أي العلماء والفقهاء والأدباء من جميع الأصناف، أما تراتبية المال أو البورجوازية التجارية كما يسميها، فهي طبقة مرتبطة أشد الارتباط بطبقة المثقفين أو المعلمين (Lettres)، وفي أسفل الترتيب الاجتماعي تتموقع فئة تسمى بفئة الصناع (Artisans)¹²، ويرى أن التحولات الاجتماعية التي كانت نتيجة لدخول المغرب إلى إدارة المبادلات الدولية والتحديث التجاري أدت إلى ظهور بروليتاريا صناعية وفئة اجتماعية قليلة العدد لا تطرح للدولة أية مشاكل وكانت نتيجة لتطور مزدوج، التعليم الذي تلقته من جهة والوظائف التي تزاولها من جهة أخرى¹³، هذه الفئة القليلة العدد، مكونة حسب أندريه آدم من أصحاب المهن الحرة، الأطباء، المهندسين، الأساتذة، المعلمين، الموظفين بالإدارة، ومستخدمين في القطاع الخاص، ثم التجار المتوفرين على تكوين يسمح لهم بتنظيم أعمالهم بطريقة عصرية ويستتني من ذلك تجار الجملة الذين يتموضعون اقتصادياً فوق الطبقة الوسطى وينتسبون في غالب الأحيان إلى البورجوازية العليا التقليدية "Haute Bourgeoisie" إضافة إلى فئة الشلوح "Chleuhs" أو السوسيين كما يسمون في المدن¹⁴.

وفي بحثه حول "الدار البيضاء" في ستينات القرن العشرين، قدم أندري آدم تقسيماً للفئات الاجتماعية المكونة لهذه المدينة التي تعتبر القلب النابض اقتصادياً للمغرب، فهناك فئة ما دون البروليتاريا وفئة البروليتاريا المقسمة بدورها إلى البروليتاريا القديمة والبروليتاريا الحديثة، وفئة الطبقة الوسطى المكونة من صغار البورجوازيين التقليديين والموظفين المتخرجين من المدارس الحديثة في الفترة الاستعمارية، أي المعلمون والعمال المؤهلون، ثم هناك البورجوازية التقليدية والحديثة المكونة من تجار الجملة ومالكي الأراضي والأعيان القرويين المقيمين في المدينة والمالكين العقاريين¹⁵.

● أثر الاستعمار على البناء الطبقي بالمغرب

ساهم الاستعمار الفرنسي في التأثير على البنية الطبقة بالمغرب، فقد تميز البناء الطبقي بعد الاستقلال (1956) بظهور فئة العمال الصناعيين نتيجة التطور الصناعي الذي عرفته المدن الكبرى، ويشير أحد الباحثين إلى أن المجتمع المغربي، وكثيره من المجتمعات العربية، اتجه بعد الاستقلال إلى إفراز مجتمع متعدد الفئات أكثر من اتجاهه إفراز مجتمع طبقي، وهذا ما جعل عملية الفرز الطبقي غير مكتمل اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً، فلا يزال العديد من الفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة الحدود، كما أن فئات واسعة منها ذات أوضاع انتقالية لم يتحدد بعد انتمائها الطبقي تحديداً نهائياً¹⁶، من هنا يبدو استبعاد فكرة الصراع الطبقي كمقولة ماركسية من أدبيات دراسة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب، ومن ثم استحضار مقولات التدرج الاجتماعي والحركية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي.

لقد قلبت الحماية البنية الاجتماعية للمجتمع المغربي وأصبح الحديث عن مجتمع متدرج Société Stratifiée حيث الأغنياء يميزون عن الفقراء، ودفعت هذه الحماية بتراتب مبني على شكل هينات ordres يعتمد الشرف والعلم والثروة إلى تراتب مبني على الدرجات، كما ظهرت فئات اجتماعية جديدة¹⁷، وكان أكبر تغيير ساهمت فيه الحماية هو الذي مس مكونات الشرائح الاجتماعية الحضرية وتميز بظهور العمال أو البروليتاريا بالإضافة إلى نموذج جديد من الطبقة المتوسطة مكونة من أطر الإدارة والمصالح، كما ظهرت أحزمة الصفيح في المدن الكبرى المغربي bidonvilisation، وكان روبرت مونطاني Robert «Montagne» قد أشار في بحثه حول البروليتاريا بالمغرب (1950) إلى أن

يغلب عليه التنوع والضبائية نتيجة لأوضاع اقتصادية غير ملائمة وتطورات في منحى يوحى بنوع من إعادة الترتيب الاجتماعي.

تميز الجهاز الإداري خلال عهد الحماية الفرنسية بارتفاع نسبة صغار وكبار الموظفين وانخفاض نسبة الموظفين المتوسطين³²، أما بعد الاستقلال فقد تزايد عدد الموظفين بأكثر من إحدى وعشرين مرة خلال نصف قرن من 32000 موظف في 1954 وأغلبهم أجانب إلى 679.683 موظف كلهم مغاربة سنة 2002³³، وتغير وضع المواطنين، إذ لوحظ ارتفاع نسبة الموظفين المتوسطين وانخفاض نسبة الموظفين الصغار، واحتل بذلك الموظفون مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع وتمتعوا بامتيازات كبيرة³⁴، لذلك فإن تضخم عدد الموظفين المتوسطين من شأنه إكسابهم تأثيراً أساسياً في الأجهزة الحكومية، فهم مهيون بتكوينهم الفكري، وخبرتهم التجريبية في الوظيفة العمومية ليرتقوا إلى الوظائف القيادية وأن يندمجوا في الفئة الحاكمة³⁵.

لقد سمح استقلال المغرب بالتحول على مستوى نظام التدرج بسرعة كبيرة وذلك نتيجة للحركة الاجتماعية التي ما لبثت أن انخفضت سرعتها لاحقاً، كما أن طبيعتها التلقائية البدائية تم استبدالها بمجموعة من الآليات الانتقائية، وهو ما ساعد "مجموعة المصالح" التي تكونت من داخل النخبة الإدارية بالبدء في تأسيس نوع من التفاوت أصبحت تتضح معالمه ليس فقط بين الأجيال ولكن من خلال شبكات عائلية ونظام تحالف بين العائلات والمجموعات³⁶.

لقد نجحت السلطة السياسية في المغرب بفضل الانتخابات في ترسيخ نظام النخب المحلية الموالية لها، فاختيار تقطيع الدوائر الانتخابية استناداً إلى الولاءات العرفية ونمط الاقتراع المعتمد سابقاً (الأحادي الاسمي) مكثاً من إبراز طبقة من المنتخبين المحافظين على التوازنات التقليدية والمنشئين من جديد لشبكة إدارية للنخب المحلية³⁷، ويبدو أن السلطة السياسية العليا أدركت أن من يسيطر على العالم القروي يسيطر على النظام السياسي المغربي برمته، لذلك كانت الانتخابات متنفساً للنخب التي كانت تطالب باقتسام السلطة مع القصر.

لقد كان الالتحاق بسلك التدريس عاملاً أساسياً للحركة والترقي الاجتماعي حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وزوّدت الإدارة المغربية بالأطر الكفيلة بتسيير وتدبير شؤون البلاد، وإلى جانب التعليم ظهرت أنماط أخرى للحركة الاجتماعية عبر الاقتصاد غير المهيكّل وشبكات التهريب، حيث أفضى ذلك إلى ظهور نوع من اللا تكافؤ على مستوى الفرص واللا مساواة بين الأفراد في احتلال المناصب في الإدارة، كما يمكن تصور محطات مهمة ساهمت في تقديم الملامح الأساسية لتشكّل الطبقة الوسطى بالمغرب، فهناك ما يسمى بالطبقة المقاولاتية *Classe entrepreneuriale* المكونة أساساً من عدد من المقاولين وبعض الأطر في القطاع الخاص المشتغلين في المقاولات ذات الطابع الدولي، والحاملة لهذا الاقتصاد المقاولاتي الجديد، إضافة إلى كون الطبقة الوسطى قد تتشكل من ناشطين في مجال الاقتصاد غير المهيكّل خصوصاً في المجال الحضري، فهؤلاء الأفراد يمارسون تجارة مدرة للدخل دون الخضوع لمقتضيات الاقتصاد المهيكّل الذي تشرف عليه الدولة بفعل الضرائب المفروضة.

لقد أفرزت التطورات البنوية على مستوى التشكيلات الاجتماعية بمغرب ما بعد الاستقلال نوعاً من إعادة التشكيل البنوي الذي لاسم البنية الاجتماعية بشكل تام، وكان ذلك نتيجة للاستعمار الذي كان هدفة تحويل المغرب إلى تابع اقتصادي، وقد ارتبط ظهور الطبقة الوسطى الجديدة في المغرب بظروف اقتصادية واجتماعية ساهمت الدولة في توفيرها في إطار بناء الدولة الحديثة ومغربة الأطر وتوفير آليات للإدماج في الإدارات العمومية وتشجيع المبادرة الحرة وخلق المقاولات الصغرى والمتوسطة، لذا فالطبقة الوسطى ارتبطت عضويًا ومفصليًا بسياسة الدولة، ولم تكن وليدة تطورات تاريخية واجتماعية واقتصادية معزلة عن سياسة الدولة، التي كانت تهدف إلى خلق كتلة بشرية قادرة على القيام بالدور المنوط بها، في أن تحتل موقعها في البناء الطبقي ككل، تفادياً لكل ما من شأنه أن يوسع الهوة بين الأغنياء والفقراء ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى نوع من إظهار البنية الاجتماعية وكأنها خاضعة لصيرورة طبقية تشكل مجالاً خصباً لتجليات الصراع الطبقي ومقولاته المرافقة له.

المحور الثاني: الحركة الاجتماعية والدراسية للطبقة الوسطى بالمغرب

تطورت المساهمات الفكرية في مادة الحركة الاجتماعية باستمرار، وذلك بعد الإرث الفكري الذي خلفه الآباء المؤسسون، حيث عملوا على نقلها من المستوى

اتساع التعليم المدني وتعاضم عمليات وإمكانات الاحتكار الثقافي بالدول الغربية²⁶، أما في المغرب، فعندما استرجعت الدولة سنة 1973 آخر الأراضي التي كان يستولي عليها المعمرين، استحوذت النخب الجديدة على جزء منها بصفة غير قانونية بلغت ما بين 300.000 إلى 410.000 هكتار من أصل مليون هكتار من الأراضي المسترجعة²⁷، ويرى عبد الله حمودي أن السياسة التنموية الجديدة التي أنيطت بالمكتب الوطني للري سنة 1960 لتجهيز خمسة مشاريع جهوية كبرى وتنميتها، كانت فقط في صالح الأعيان القرويين²⁸.

وهكذا يبدو أن الإصلاح الزراعي كان على مستوى الخطاب محوياً للفوارق الاجتماعية وتوزيعاً عادلاً للأراضي وتحسيناً لجودة مردوديتها، لكن الواقع أبان أنه كان في خدمة الملاكين الكبار ولم يفض من ثم إلى الحد من الفوارق بقدر ما كان تكريساً لها، وهو ما جعل الهدف من المغربة والإصلاح الزراعي ظهور فئات وسطى مهترئة البنية، فمجرد أزمة عابرة ستعصف بها إلى المراتب الدنيا، وهو ما حدث أثناء بداية تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار سياسة التقشف الناتجة عن تطبيق برنامج التقييم الهيكلي في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

من ناحية أخرى، شكلت المقاولات الصغرى والمتوسطة إحدى الاهتمامات الأساسية للدولة بغرض خلق طبقة وسطى، فنتيجة للمغربة وسيطرة القطاع العام (ملكية الدولة) قامت الدولة بسياسة إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن خلال المخطط الخماسي (1972-1977) كانت السياسة المتبعة متوجهة بشكل أساسي لتشكيل أسس اقتصادية واجتماعية للطبقة الوسطى وذلك بإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة (PME) إلى جانب توسيع مجال القطاع العام وتطوير نظام التعليم وتوفير الوظيفة العمومية وإعداد سياسة ضريبية جديدة، وقامت الدولة من أجل ذلك بتسهيلات في الفائدة بالنسبة للفلاحين والعمال، وعملت على تقوية الإرث العقاري للشرائح العليا من الطبقة المتوسطة لأجل توسيع الفضاء التقليدي لهذه الطبقة، ويدخل كل ذلك لأجل القيام بوظيفة جديدة في إطار استراتيجية رسمية لمشروعية الدولة²⁹.

لقد ساهمت عدة عوامل في تنشيط الحركة الاجتماعية وتشكّل الطبقة الوسطى بعد الاستقلال فإلى جانب العمليات المرتبطة بالمغربة والتي منها مغربة الأطر الإدارية بالإدارة، هناك التشغيل الذي كان متوفراً في إطار استراتيجية الدولة، كما لجأ القطاع الخاص وقطاع الخدمات إلى أفراد الطبقة الوسطى من أجل التوظيف والاستعانة بالأطر المتوسطة لتحريك وتنشيط القطاعين، وهذه الإمكانيات هي التي ساعدت على تكون الرؤية نحو المدرسة العمومية حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي بكونها أداة رئيسة للترقي الاجتماعي.

لقد كان لأزمة المدرسة بعد ذلك، وانكماش التوظيف في الإدارة وعجز القطاع الخاص عن توفير بديل في المستوى المطلوب، في أن يصبح الارتقاء الاجتماعي بعيد المنال، بالنظر إلى تفاقم الإحساس بالفوارق بين مكونات المجتمع وضعف الالتحام الاجتماعي بين أفرادها³⁰.

• أثر العامل الاجتماعي والسياسي

من أجل وضع الأسس الاجتماعية للطبقات الوسطى، سعت الدولة عبر سياساتها في إطار بناء الدولة الحديثة ومغربة الأطر إلى فتح أبواب مجموعة من المدارس والمعاهد والكلية (مدارس المهندسين، كليات الطب والصيدلة، وحدات السلك الثالث، الماستر،...)، وذلك بهدف تشجيع الخريجين للالتحاق بالوظيفة العمومية أو القطاع الخاص أو مزاوله إحدى المهن الحرة بغرض القيام بالدور المنوط بهم، وقد شكل نمو وتطور الطبقة الوسطى الحضرية حدثاً تجلّى في إطار عملية تاريخية طويلة، وظهرت هذه الطبقة ككتلة يعتد بها كمياً ونوعياً، حيث ارتفع عدد أفرادها نتيجة تحديث الاقتصاد من جهة وفتح أبواب التعليم المجاني في كل مراحلها بواسطة الدولة من جهة أخرى، وتعود الأصول الاجتماعية لعناصر هذه الفئة من خلفيات طبقية مختلفة، تميزوا عن آباءهم بالتعليم الحديث الذي تلقوه، وبالمهن العصرية التي يمارسونها³¹.

لقد ساهم التعليم بشكل كبير في توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى بالمغرب وأعطى نخبة مثقفة ساهمت في مراكمة التجارب التي كرسها التغيير، المجتمعية وأعطت الانطلاقة لنقد الأوضاع السائدة من أجل الإصلاح والتغيير، وهذا مرتبط بطبيعة الحال بمدى قدرتها على ذلك واستمرارها في رؤيتها الإصلاحية واستيعابها الدور المنوط بها، وهي أمور لا تبدو سهلة في ظل مشهد

في وضعية ما داخل التدرج الاجتماعي الذي يرتب الأفراد بصورة متميزة وفقاً لمقياس الدخل والمكانة، وتفترض من جهة، وجود نظام للتدرج في المجتمع يتم من خلاله اعتبار الأفراد أو الجماعات في مواقع محددة، ومن جهة أخرى، وجود إمكانية انتقال الفرد أو الجماعة على سائر المراتب المتاحة في البنية التدرجية للمجتمع.

ومن أسباب الحركة الاجتماعية التغيير الاجتماعي، حيث يساهم التغيير في انتقال الأفراد من المراتب الدنيا إلى المراتب العليا وفي تسهيل الدخول إلى الطبقة أو الخروج منها، وتؤدي الثورة كحركة اجتماعية كبرى إلى تدفقات حركية كبرى، كما نجد من الأسباب تأثير وسائل الإعلام حيث يؤدي انتشارها باعتبارها تؤمن تبادلاً سريعاً للقيم والعادات والمعتقدات إلى تشجيع الحركة الاجتماعية.

كما تعتبر الهجرة عاملاً أساسياً في الحركة الاجتماعية، سواء أكانت داخلية أم خارجية، لأن الأفراد الذين يهاجرون يسعون إلى تعزيز وتحسين مستوى عيشهم بأفضل مما كانوا عليه، ويعبر عن الهجرة بالحركة الجالية، أي الهجرة إلى المدينة والإقامة فيها حيث شكلت عاملاً حاسماً في الحركة الاجتماعية نظراً لتزايد الأفضلية للمدينة عن القرية في تصور القرويين ونظراً لتوفر فرص الشغل بالمدينة عنه في القرية⁴².

وتصنف الحركة الاجتماعية إلى عدة تصنيفات إجرانية كالحركة الجيلية والحركة بين الأجيال، فالحركة الجيلية intragénérationnelle هي تغيير الفرد لوضعيته الاجتماعية خلال مراحل حياته، أما الحركة بين الأجيال intergénérationnelle فهي تغيير الوضعية الاجتماعية بين جيلين: جيل الأب وجيل الابن، أو جيل الجد وجيل الأحفاد.

وتعبر الحركة الإجمالية brute (أو الشمولية globale)، عن مجموع التحولات على السلم الاجتماعي من جيل إلى آخر، والحركة البنوية structurelle هي الحركة المرتبطة بتغيير الوضعية الاجتماعية للفرد التي تكون بسبب تحولات البنيات الاقتصادية والاجتماعية، أما الحركة الصافية nette فهي تترجم إمكانية تغيير الوضعية الاجتماعية للفرد بمعزل عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وهي ناتجة عن اختيار الأفراد.

أما الحركة المهنية فتكون بوجود تغيير مهني على الوضعية المهنية للفرد، كأن يصبح العامل رب عمل، وتهم الانتقال من مهنة إلى مهنة أخرى مختلفة عنها إلى حد ما، وتتجلى المشكلة الأساسية في دراسة الحركة المهنية في المفهوم ذاته الذي يحيل إلى مجموعة من الأنشطة المعينة التي لا يمكن بالضرورة اعتبارها مهنة أو تدخل في تصنيف مهنة معينة والمشكل الثاني في تصنيف المهنة، فمثلاً يمكن أن نضع داخل صنف واحد من المهن مجموعة من الأفراد المزاولين مثلاً النشاط نفسه.

ولدراسة الحركة الاجتماعية يتم ربطها بما هو مهني، خصوصاً بالنسبة للدراسات الأنجلوسكسونية، ومن ثم تكون مطبوعة بنوع من التراتب المهني كدراسة الحركة الاقتصادية مثلاً، وهو لا يعني بالضرورة دراسة التحولات في المهنة كما هي، فمثلاً بالنسبة للانتقال من مهنة حارس مرآب السيارات إلى عامل في مخبزة، مما يعني وجود قطيعة مهنية قوية، لا يتم تحليلها على أساس كونها حركة اجتماعية أو مهنية حسب الترميز المعطى للمجموعات السوسيومهنية الذي يجمعها كأششطة حرفية⁴³.

إن اختيار مهنة الأفراد كمعيار وحيد للمركز الاجتماعي هو عمل متفق عليه وأغلب الباحثين يستوعبون بشكل صريح الحركة المهنية والحركة الاجتماعية.

● نتائج الدراسة الميدانية للحركة الاجتماعية

تقدم الجداول الخاصة بالحركة الاجتماعية جملة من المعطيات التي يمكن استغلالها في تفسير تطور الحركة الاجتماعية بالمغرب لدى أفراد الطبقة الوسطى بالمغرب، ويبقى الإشكال وارداً في مدى قابلية النتائج للتعميم على سائر أفراد هذه الطبقة بدعوى تطور البنيات الاقتصادية وتطور المهن مع مرور الزمن.

اقتصرت الدراسة الميدانية المنجزة على فئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، كقاعدة أساسية من الطبقة الوسطى بالمغرب، والذين أدلوا بمهنتهم ومهنة الأب

النظري إلى مستوى المساءلة الميدانية، واعتبر الإرث التوكفيلي (نسبة إلى دو توكفيل) كرافد أولي لبروز موضوع الحركة الاجتماعية، حيث ذهب في كتاباته إلى الإشارة بأن عاملي التحديث والديمقراطية ساهما في تدمير البنيات الاجتماعية التقليدية للنظام القديم الفرنسي الذي كانت تسيطر عليه الأرستقراطية العقارية، وواكب هذا التحول تحولات على مستوى النظام القيمي وتم بالتالي تقدير العمل، كما أصبح البحث عن الوضع الاجتماعي من الأمور الأكثر إيجابية، وأصبح الأفراد يفكرون بشكل متساو ولا يقبلون الامتيازات بطريقة قطعية.

حاول بعد ذلك، ريمون بودون Raymond Boudon أن يؤسس لنظرية رسمية للحركة الاجتماعية في شكل مبسط عبر معالجة نظام من المتغيرات مكون من البنية الاجتماعية والبنية الدراسية، أو الأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي، كما بحث في نماذج خاصة لتحليل علاقة البنية الاجتماعية بالحركة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، ولقد أفسحت الحركة الاجتماعية المجال للطبقة الوسطى للانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى بفضل السياسات التربوية وبفضل التغييرات المجتمعية.

على مستوى مبدأ تكافؤ الفرص، لا يمكن لهذا المبدأ أن يتحقق في مجتمع تكون فيه الحواجز بين المجموعات الاجتماعية غير قابلة للاختراق ومن ثم لا يمكن وصف مجتمع معين بكونه مجتمعاً مفتوحاً أو بدون طبقات إلا إذا كان يسمح بدورة حرة للنخب، فالاعتقاد في مبدأ تكافؤ الفرص يسمح أيضاً بشرعة وعقلنة التفاوتات التي تكون نتيجة التنافس الاجتماعي وترجمة للبنية الاجتماعية.

وكان كارل ماركس قد قدم ملاحظة قريبة مما قدمه دوتوكفيل، تتلخص في أن المجتمع الأمريكي لا يعرف صراعاً للطبقات وذلك نتيجة لقوة التبادلات بين هذه الطبقات بحيث هناك سهولة في الانتقال من طبقة إلى أخرى وهو ما يؤدي إلى عدم استقرار هذه الطبقات الاجتماعية³⁸، وقد كان هذا المنظور بمثابة الموجه الأساسي لأعمال سومبارت W. Sombart في بداية القرن العشرين، حيث أكد أن قوة الحركة الاجتماعية التي سمحت للأجراء في القطاع الصناعي من الدخول للطبقة الوسطى للمزارعين وصغار المقاولين، شكلت عائقاً لتنامي التفكير الاشتراكي في المجتمع الأمريكي³⁹، ويمكن القول إن هذه الفترة، تميزت بغياب مشكل اجتماعي مرتبط بالحركة الاجتماعية، وهو ما يفسر عدم بروزها كإشكالية اجتماعية حيث اعتبر سوسولوجيو نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن الحركة الاجتماعية تعتبر معطى ثابتاً للمجتمع الأمريكي.

● الطابع الإشكالي للحركة الاجتماعية

تنبني إشكالية الحركة الاجتماعية على مسألتين أساسيتين، الأولى تتعلق بطبيعة البنية الاجتماعية، والثانية مرتبطة بكيفية اشتغال النظام الاجتماعي، وهكذا يمكن اعتبار الحركة كبعد دينامي للتدرج الاجتماعي Stratification sociale الذي يعتبر بدوره نتيجة للحركة الاجتماعية⁴⁰، وقد توصل الباحثان ليبسييت S. M. Lipset وبنديكس R. Bendix في 1959 من خلال دراستهما للحركة الاجتماعية⁴¹ إلى نتيجة مفادها أن قوة الحركة الاجتماعية هي ضمانة للاشتغال الجيد وتوازن واندماج وقبول النظام السياسي الديمقراطي، وكان قبل ذلك قد ظهرت إشكالية الحركة الاجتماعية مع أعمال المونثفي الروسي السابق بينيريم سوروكين Pitirim A. Sorokin، في مؤلفه حول "الحركة الاجتماعية" سنة 1927، وهو أول مؤلف في علم الاجتماع مخصص لمقاربة نظرية وأمبيريقية لظاهرة الحركة الاجتماعية، في الوقت الذي تعاطف فيه علم الاجتماع الألماني مع أعمال ماكس فيبر Max Weber، كما تنامت بشكل لافت الدراسات الخاصة بالحركة الاجتماعية مع كل من جوزيف شومبيتر J. Schumpeter في مؤلفه "Désaccord Fasciné" وفي إيطاليا روبرتو ميشلز R. Michels وميتغو J. H. Mitgau، فقد تأثرت أوروبا بنتائج الحربين واهتم علم الاجتماع في تلك الفترة بدراسة العلاقات والتحويلات الاجتماعية.

يشير المعنى الضيق للحركة الاجتماعية إلى انتقال الأفراد أو الوحدات العائلية داخل منظومة الفئات الاجتماعية المهنية أو داخل منظومة الطبقات، ويكون هذا الانتقال متلازماً مع تغيير في نمط العيش، والمعنى الواسع للحركة يهتم المسار الذي يحققه الأفراد أو الجماعات في المجال الاجتماعي، كما تتجلى الحركة الاجتماعية من خلال إمكانية المتاحة لكل فرد من أفراد المجتمع بأن يعدل موقعه الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال الانتقال من الوضعية التي يوجد عليها الفرد إلى الوضعية التي يصير عليها، أو بصيغة أخرى، فالحركة الاجتماعية هي كل تغيير

المجموع	المجموعات مهنة الابن					
	تقني، تاجر، مستخدم،	إطار شركة	المهن الحرة	مفتش، مدير، أستاذ	إطار عالي في الإدارة	
19	1	1	3	4	10	إطار عالي
5,6%	5,6%	11,1%	9,1%	3,2%	6,4%	
11	0	0	1	5	5	حرفي
3,2%	0%	0%	3%	4%	3,2%	
12	1	1	1	6	3	الأعمال البسيطة
3,5%	5,6%	11,1%	3%	4,8%	1,9%	
10	0	0	1	7	2	بناء، مياوم
2,9%	0%	0%	3%	5,6%	1,3%	
17	2	0	2	2	11	بدون مهنة
5%	11,1%	0%	6,1%	1,6%	7,1%	
43	0	0	4	20	19	موظف
12,6%	0%	0%	12,1%	15,9%	12,2%	
7	0	0	0	1	6	دركي، شرطي، قوات مساعدة
2%	0%	0%	0%	0,8%	3,8%	
49	3	0	8	15	23	عامل، مستخدم أجير
14,3%	16,7%	0%	24,2%	11,9%	14,7%	
33	2	1	2	14	14	فلاح
9,6%	11,1%	11,1%	6,1%	11,1%	9%	
45	1	1	4	14	25	تاجر
13,2%	5,6%	11,1%	12,1%	11,1%	16%	
5	0	0	0	4	1	أعمال حرة
1,5%	0%	0%	0%	3,2%	0,6%	
79	6	4	5	31	33	جندي
23,1%	33,3%	44,4%	15,2%	24,6%	21,2%	
12	2	1	2	3	4	سائق
3,5%	11,1%	11,1%	6,1%	2,4%	2,6%	
342	18	9	33	126	156	المجموع
100%	100%	100%	100%	100%	100%	

الجدول رقم 1: الجدول الخاص بالمصادر السوسيو مهنية للمبحوثين.

* نسبة 2,9% من المبحوثين الذين صرحوا بمهنتهم وبمهنة الأب لديهم، كونهم منحدرين من آباء عمال بناء أو مياومين.

* نسبة 14,3% من المبحوثين الذين صرحوا بمهنتهم وبمهنة الأب لديهم، كونهم منحدرين من آباء عمال أو مستخدمين أو أجراء.

* نسبة الأطر العليا وأصحاب المهن الحرة من المبحوثين الذين صرحوا بمهنتهم ومهنة الأب في الاستمارة، كونهم حافظوا على المهنة التي كان يتوفر عليها أبائهم، تصل هذه النسبة إلى 5,6%، أي أن اللا حركية المهنية لدى أفراد الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، تصل نسبتها إلى 5,6%.

✓ الشريحة الاجتماعية للطبقة الوسطى

تشكل معطيات البنية الاجتماعية رافداً لدراسة الحركية الاجتماعية للأفراد والمجموعات الاجتماعية، وانطلاقاً من التعرف على الموقع الاجتماعي للفرد ومقارنته بالموقع الاجتماعي لوالده، يمكن ذلك من ملاحظة تعبيرات الحركية الاجتماعية من خلال الشريحة الاجتماعية المرتبة بشكل سلمي وإجرائي من المتوسطة الدنيا إلى المتوسطة الوسطى والمتوسطة العليا.

مبيان يمثل الشريحة الاجتماعية للأب بدلالة الشريحة الاجتماعية للمبحوث يبين من المبيان أن المبحوثين الذين أشاروا بانتمائهم إلى الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى أشاروا بكونهم منحدرين من آباء منتمين في أغلبهم للشريحة الوسطى أو الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى أو للفقرية بنسبة أقل.

المبحوثون الذين أشاروا بانتمائهم للشريحة العليا للطبقة الوسطى، أشار أغلبهم بكونهم منحدرين من آباء منتمين للشريحة الدنيا للطبقة الوسطى أو الفقيرة.

يمكن القول أن الشريحة الاجتماعية العليا للطبقة الوسطى تشكلت عبر حركية اجتماعية مهمة أكثر من الحركية الاجتماعية التي عرفتها الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى، كما يلاحظ وجود لا حركية اجتماعية على مستوى الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى بنسبة معادلة حركية اجتماعية صاعدة، بحيث يلاحظ أن الأفراد المنتمين للشريحة الوسطى للطبقة الوسطى، أشار جزء منهم أنه ينحدر من أصول اجتماعية من نفس الشريحة التي ينتمي إليها أبائهم (المتوسطة الوسطى)، والبعض الآخر أشار إلى كونه ينحدر من أصول اجتماعية دنيا أو فقيرة.

• الحركية الدراسية لفئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة بالمغرب

تعتبر الحركية الدراسية مرادفاً للحركية الاجتماعية ومظهراً لها، فالشهادة المحصل عليها من طرف المبحوث تعتبر أداة أو وسيلة تؤهله لاحتلال مراكز مهمة في السلم الاجتماعي، ولهذا ومن أجل رصد تدفقات الحركية الاجتماعية للمبحوثين لا بد من معرفة الراسمال الرمزي للمبحوث، ما دام أن كل مركز اجتماعي باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، متاح للجميع بصفة مبدئية، بناء على مؤهلاته الشخصية ومستواه التعليمي أو شهادته وليس بناء على أصوله الاجتماعية.

إن دراسة الحركية الدراسية تتم عبر جدول شبيه بالجدول الخاص بالحركية الاجتماعية، بحيث يمكن رصد الحركات التي شملت الشواهد التي حصل عليها المبحوثون انطلاقاً من الشواهد التي صرحوا بكون أبائهم يتوفرون عليها.

ويمثل الجدول التالي، جدولاً خاصاً بالحركية الدراسية باعتماد الشواهد المحصل عليها من طرف الابن أو المبحوث وأبيه:

لديهم خلال بحثهم، باعتبار المعيار الذي تم اعتماده لرصد الحركية الاجتماعية هو المقارنة بين مهنة الأب ومهنة المبحوث.

عدد الاستمارات التي تم التعبير فيها عن مهنة المبحوث ومهنة الأب في نفس الوقت هو 342 استمارة من أصل 366 استمارة موزعة 44، وتم اعتماد تقسيم إجرائي دون مراعاة للتسميات المعتمدة أو المتداولة في مثل هذه البحوث.

حسب مهنة المبحوث ومهنة أبيه التي أشار إليها في الاستمارة، فإنه يمكن وضع جدول خاص بالمصادر السوسيو مهنية للمبحوثين انطلاقاً من المهنة التي يتوفر عليها الأب، وقد تم تجميع المهن إجرائياً في الجدول مع بعضها البعض.

دراسة النتائج الإحصائية للحركية الاجتماعية في هذا البحث الميداني، مكنتنا من التعرف على المصادر السوسيو مهنية للمبحوثين، وعلى الشريحة الاجتماعية للأب والابن واستخلاص ملامح الحركية الدراسية.

✓ جدول المصادر السوسيو مهنية

تتنوع المصادر السوسيو مهنية لفئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، بحيث نجد مختلف المجموعات المهنية المختلفة المشكلة لهذه المصادر، وهذا يبين الطبيعة غير المتجانسة لفئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، ويساعد جدول المصادر السوسيو مهنية على فهم أفضل للحركية المهنية، ويتجلى الإشكال في مدى الأخذ بعين الاعتبار بتغيرات البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت المهن.

✓ تحليل جدول المصادر السوسيو مهنية

من خلال الجدول السابق، يبين أن:

* نسبة 7,1% من الأطر العليا في الإدارة من الذين شملهم البحث الميداني، ينحدرون من آباء بدون مهنة.

* نسبة 16% من الأطر العليا في الإدارة من الذين شملهم البحث الميداني، ينحدرون من آباء يمارسون التجارة.

* نسبة 21,2% من الأطر العليا الذين شملهم البحث الميداني، ينحدرون من آباء يشتغلون كجنود.

* نسبة 14,7% من الأطر العليا الذين شملهم البحث الميداني، ينحدرون من آباء عمال أو مستخدمين أو أجراء.

* نسبة 11,1% من المفتشين والمدراء والأساتذة الذين شملهم البحث الميداني، ينحدرون من آباء يشتغلون بالفلاحة.

بالنسبة للا حركية الاجتماعية على مستوى الأطر العليا في الإدارة فتصل إلى نسبة 6,4% أي أن نسبة تبلغ 6,4% من الأفراد المبحوثين من الأطر العليا ينحدرون من آباء من مجموعة الأطر العليا نفسها، واستحضاراً للنتائج الخاصة بالحركية الاجتماعية بين الأجيال في دراسة المندوبية السامية للتخطيط 2011 بالمغرب، نجد أن نسبة اللا حركية النازلة في صفوف خريجي المدارس والمعاهد العليا تصل إلى 2,7% وفي صفوف خريجي الجامعات تصل النسبة إلى 7,1%⁴⁵

يمكن ملاحظة أن:

* الأصول الاجتماعية للمبحوثين تتميز بالتنوع والاختلاف وعدم التجانس.

* الأصول الاجتماعية للمبحوثين عبارة عن أصول اجتماعية متواضعة نسبياً، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المهن أو الوظائف التي كان يزاولها الأب بالنسبة للمبحوث، هي من المهن المتواضعة التي لا تبلغ من المراتب حتى يمكن تصنيفه من الميسورين.

* نسبة 23,1% من المبحوثين الذين صرحوا بمهنتهم وبمهنة الأب لديهم، كونهم منحدرين من آباء من الجنود.

* نسبة 9,6% من المبحوثين الذين صرحوا بمهنتهم وبمهنة الأب لديهم، كونهم منحدرين من آباء من الفلاحين.

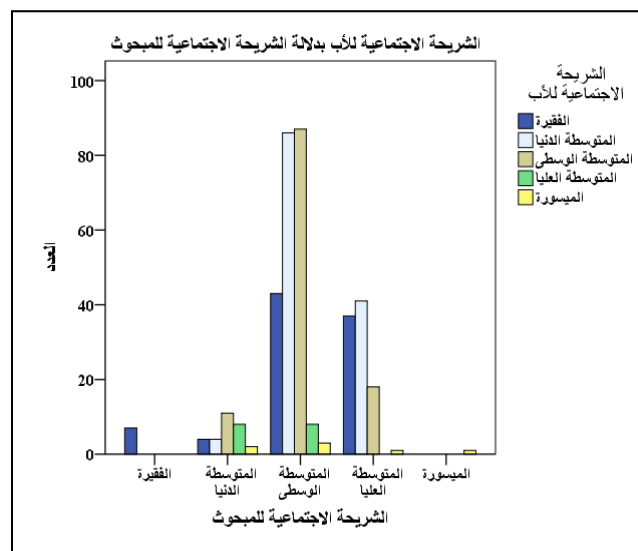
الجدول رقم 2: جدول الحركة الدراسية.

أيضاً ما نسبته 72% من المستجوبين خريجي الجامعات، ينحدرون من آباء لا يحملون أية شهادة دراسية، وهذا يبين قوة الحركة الصاعدة التي شملت خريجي الجامعات، حيث يمثلون ما نسبته 73,77% من الأفراد الذين شملتهم الدراسة.

يمكن ملاحظة قوة الحركة الصاعدة التي شملت خريجي الجامعات، حيث يمثلون ما نسبته 73,77% من الأفراد الذين شملتهم الدراسة، إضافة قوة التدفق الحركي نحو الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى، ما دام أن الأغلبية أشارت بانتماها للشريحة الوسطى للطبقة الوسطى.

وهكذا يبدو أن الأفراد المبحوثين المنتمين للطبقة الوسطى، لم يكونوا امتداداً للطبقة الوسطى السابقة، بل برزوا بحركة اجتماعية صاعدة بفضل التعليم وبفضل الوظيفة التي منحهم هذه الرتبة في السلم الطبقي للمجتمع، ويمكن

ملاحظة أيضاً أن 25% من المستجوبين حاصلين على شهادات ما دون البكالوريا، (أساسي أو إعدادي أو مستوى الثانوي)، ينحدرون من آباء خريجي المدارس أو المعاهد العليا، وهذا يبين أنه حتى مع وجود مستوى ثقافي ورمزي عالي، فإن حالة التوريث الاجتماعي لا تتم بشكل تلقائي لدى أفراد الطبقة الوسطى الذين شملهم البحث الميداني.



أعلى شهادة دراسية للابن المبحوث											أعلى شهادة دراسية للاب
المجموع	مدارس ومعاهد عليا	جامعي	تقني عالي	تقني إطار متوسط	دون باكالوريا	أساسي إعدادي، ثانوي	تخصص مهني	تأهيل مهني	تدريب مهني	بدون شهادة	
69,7%	57,1%	72%	50%	66,7%	90%	75%	0,0%	0,0%	100%	0,0%	بدون شهادة
0,3%	0,0%	0,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	تدريب مهني
1,4%	0,0%	1,9%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	تأهيل مهني
1,1%	1,6%	1,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	تخصص مهني
17,8%	27%	15,9%	0,0%	33,3%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	دون باكالوريا
4,7%	6,3%	4,2%	50%	0,0%	10%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	باك
0,6%	0,0%	0,8%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	تقني إطار متوسط
0,3%	0,0%	0,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	تقني عالي
3,3%	6,3%	3%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	جامعي
0,8%	1,6%	0,4%	0,0%	0,0%	0,0%	25%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	مدارس معاهد عليا
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	0,0%	0,0%	100%	0,0%	مجموع

وبالنسبة للا حركة الدراسية، فكانت الأكثر وضوحاً هي التي لدى الأفراد من المبحوثين الحاملين لشهادة البكالوريا، حيث بلغت نسبة اللا حركة 10%،

وبالنسبة للمبحوثين المتوفرين على شهادات جامعية، تبلغ نسبة اللا حركة 3%، أما بالنسبة للمبحوثين خريجي المدارس والمعاهد العليا، تبلغ نسبة اللا حركة لديهم 1,6%.

يمكن أن نستنتج من خلال الجدول الخاص بالحركة الدراسية، وجود حركة دراسية كبيرة شملت أغلب المبحوثين، فنسبة 69,7% منهم لا يتوفر أبواهم على

يتبين من خلال الجدول الخاص بالحركة الدراسية، أن نسبة تصل إلى 70% من الأفراد المستجوبين منحدريين من آباء لا يتوفرون على أية شهادة و 17,8% منهم منحدريين من آباء يتوفرون على شهادة دراسية ما دون البكالوريا (الابتدائي أو الإعدادي أو المستوى الثانوي).

كذلك، نسبة 3,3% من المبحوثين ينحدرون من آباء يتوفرون على شهادة جامعية، ونسبة 57,1% من المبحوثين من خريجي المدارس والمعاهد العليا، ينحدرون من آباء لا يتوفرون على أية شهادة.

7. اللا حركية الدراسية الأكثر وضوحًا هي التي كانت لدى الأفراد من الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة الحاملين لشهادة البكالوريا.
 8. كلما توفرت آليات الحركية الاجتماعية الصاعدة، كلما زادت مرونة البنية الاجتماعية وزاد انتقال الأفراد إلى المراتب العليا أو المقدرة اجتماعيًا.
 9. يميل أفراد الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة إلى تغيير أنظمتهم القيمة بوجود حركية اجتماعية.
- تأتي هذه الحركية الكبيرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب و عملت على توفير الشغل وتحسين ظروف العيش، وسمحت بالتالي ببروز فئة اجتماعية استفادت من هذا التطور متجاوزة بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية التي عاش فيها الآباء وأعطت هذا الكم من الأفراد المشكل للقاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى.

المراجع

- 1- DOUMOU. Abdellah (sous la direction), *l'Etat Marocain dans la durée : 1850-1985*, (Mohammedia, Imprimerie Fedala, 1987).
- 2- HENRY CUIN. Charles, **Les sociologues et La mobilité sociale**, PUF, (Paris, 1993).
- 3- Ouvrage Collectif : *les classes moyennes au Maghreb, les cahiers du CRESM*, (1980).
- 4- LAROQUE Pierre, *Les Classes sociales, Série Que sais-je ? 3^{ème} édition*, Numéro 341, PUF, Paris, (1965).
- 5-KHATIBI. Abdelkebir, *Etat et Classes Sociales*, in Ouvrage Collectif : *Etudes Sociologiques sur le Maroc*, (Rabat : Publication du Bulletin économique et social du Maroc : Sociologie, Octobre 1967).
- 6- EL MALKI. Habib, *La Bourgeoisie Marocaine, Alasas*, Numéro 19, (Avril 1980).
- 7-ADAM. André, *Naissance et Développement d'une classe moyenne au Maroc, Bulletin économique et social du Maroc*, N° 68, (Mars 1956).
- 8-SAAF. Abdellah, *Des classes Moyennes Au Maroc, Lamalif*, N° :184, (Janvier 1987).
- 9-SYLVAIN. De Coster, " *Mobilité Sociale et Enseignement* ", **les cahiers de L'institut de sociologie Solvay**, Cahier N° 9 (1954).
- 10- BEITONE Alain et Autres, " *Sciences sociales* ", **Collection Aide-mémoire**, 6^{ème} édition, (2009).
- 11-BOURQIA. Rahma, *la stratification sociale : Note et Synthèse, rapport cinquantenaire du développement humain au Maroc*, (2006).

- 12- ساعف. عبد الله، تصورات عن السياسي في المغرب، ترجمة: محمد معتمم، (المحمدية: مطبعة فضالة، 1990).
- 13- عبود. حنا، "نظرة مغايرة في الطبقة الوسطى و تراثها"، حوار العرب، العدد 12، السنة الأولى، (نونبر 2005).
- 14- جوسوس. محمد، *طروحات حول المسألة الاجتماعية*، الطبعة 1، منشورات الأحداث المغربية، نونبر 2003).
- 15- القصير. عبد القادر، *الطبقة: البناء الطبقي في الريف و الحضر، مثال المجتمع المغربي*، الطبعة 1، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1997).
- 16 - حمودي. عبد الله، *الشيخ و المرید*، ترجمة عبد المجيد جحفة، الطبعة 2 (البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000).
- 17- الزيات. السيد عبد الحليم، في سوسيولوجيا بناء السلطة : السلطة، الطبقة، القوة، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1990).

أية شهادة تعليمية، بينما 17,8% لا يتوفر أبواهم إلا على شهادة تعليمية دون البكالوريا.

ساهمت سياسة الدولة في العمل على محاربة الأمية وتشجيع التمدن سواء في المدينة أو في العالم القروي، وهو ما مكن من تحسين المستوى الدراسي لأغلب الأفراد والفئات العمرية، كما عملت الدولة أيضًا على فتح المدارس والمعاهد العليا التي كانت إلى وقت قريب تعتمد الأصول الاجتماعية للشخص في الانتقاء والقبول، ثم هناك إحداه وحدات التكوين والبحث في الدراسات العليا على مستوى الجامعات، مكن ذلك من تشجيع الأفراد في تحسين وضعيتهم الدراسية بحصولهم على شهادات عليا حولت لهم الالتحاق بالوظيفة العمومية سواء عبر مباراة أو عبر التوظيف المباشر لأصحاب الشواهد العليا الذي كان قبل مجيء حكومة عبد الإله بنكيران الأولى سنة دأب عليها سلفهم منذ بداية الألفية الثالثة.

هذا الارتقاء على مستوى الشواهد المحصل عليها هو ما يعبر عنه بالحركية الدراسية التي شهدتها فئات متعددة في المجتمع الذي كان إلى وقت قريب متميزًا بنسبة كبيرة في الأمية والفقر، وقد أظهرت النتائج الميدانية أن أكثر من 91% من الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة هم من خريجي الجامعات والمدارس والمعاهد العليا، وأن نسبة 70% من هذه الفئة منحدر من آباء لا يتوفرون على أية شهادة تعليمية، لذا فالمستوى التعليمي للأب، لا يساعد بالضرورة في تحسين وضعية الابن الدراسية.

✓ الاستنتاجات الخاصة بفئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة

من أهم هذه الاستنتاجات الخاصة بالفئة التي شملها البحث الميداني:

1. الأطر العليا في الإدارة وأعضاء المهن الحرة من ضمن الشرائح الوسطى للطبقة الوسطى.
 2. كلما تزايدت قيمة الدخل لدى الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، كلما زاد الانتماء للشريحة الوسطى للطبقة الوسطى.
 3. الدخل هو المعيار الأكثر اعتمادًا للانتماء للطبقة الوسطى، لكنه غير كاف.
 4. الدخل ونمط العيش هما عاملان أساسيان في تحديد الانتماء للطبقة الوسطى في تصور الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة.
 5. الشهادة ليست عاملاً لتحديد الانتماء للطبقة الوسطى في تصور الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة.
 6. فئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة موجودة في وضعية رضا عن وضعها المهني بنسبة كبيرة.
 7. يميل أفراد الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة إلى تبني القيم الاجتماعية والدينية أكثر من تبنيهم للقيم السياسية، وأن السياسية توجد خارج اهتمامات هذه الفئة.
- #### ✓ الاستنتاجات الخاصة بالحركية الاجتماعية لفئة الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة

من أهم هذه الاستنتاجات:

1. نسبة كبيرة من أفراد الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة منحدر من آباء لا يتوفرون على أية شهادة تعليمية.
2. الأصول الاجتماعية للأطر العليا وأعضاء المهن الحرة تتميز بالتنوع والاختلاف وعدم التجانس.
3. الأصول الاجتماعية للأطر العليا وأعضاء المهن الحرة عبارة عن أصول اجتماعية متواضعة نسبيًا.
4. قوة الحركية الاجتماعية الصاعدة التي شملت خريجي الجامعات.
5. قوة تدفقات الحركية نحو الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى.
6. الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، لم يكونوا امتدادًا للطبقة الوسطى السابقة، بل برزوا بحركية اجتماعية صاعدة بفضل التعليم وبفضل الوظيفة التي منحتهم هذه الرتبة في السلم الطبقي للمجتمع.

18- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ 1996).

26- السيد عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة: السلطة، الطبقة، القوة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية (1990)، ص 103.

27- حمودي، الشيخ، ص 45.

28- حمودي، الشيخ، ص 54.

29- Abdallah SAAF, *Des classes Moyennes Au Maroc*, Lamalif, N° :184, (Janvier 1987), p 27.

30- تطور الإيمان البشري: الساكنة، التغيرات الاجتماعية والدينامية الثقافية، تقرير

الخمسينية، (2006)، ص 67.

31- القصير، الطبقية، ص 560.

32- القصير، الطبقية، ص 562.

33- تطور الإيمان البشري، تقرير الخمسينية، ص 64.

34- تطور الإيمان البشري، تقرير الخمسينية، ص 64.

35- تطور الإيمان البشري، تقرير الخمسينية، ص 64.

36- KHATIBI, Note, p 84.

37- عبد الله ساعف، تصورات عن السياسي في المغرب، ترجمة: محمد معتصم،

(المحمدية: مطبعة فضالة، 1990)، ص 95.

38- Charles HENRY CUIN, *Les sociologues et La mobilité sociale*, PUF, (Paris,

1993), p 45.

39- HENRY CUIN, *Les sociologues*, p 45.

40- HENRY CUIN, *Les sociologues*, p 60.

41- HENRY CUIN, *Les sociologues*, p 62.

42- BOURQIA, *la stratification*, p 15.

43- BOURQIA, *la stratification*, p 21.

44- عدد الاستمارات التي لم يُشر فيها مهنة المبحوث أو مهنة الأب هو 24 استمارة من

مجموع 366 استمارة.

45- أحمد الحليبي علي، نتائج البحث الوطني حول الحركة الاجتماعية بين الأجيال

بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، (نوفمبر 2013).



مولاي حيسون

HAISSOUNE Moulay

moulayhaissoune@gmail.com

- أستاذ التعليم العالي مساعد بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالعيون.

- الدكتوراه: في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -أكادال-

الرباط، موضوع الأطروحة: الحركة الاجتماعية للطبقات الوسطى بالمغرب.

- يدرس الفزء والكمياء للثانوي التأهيلي في ثانوية المجد التأهيلية-الكدية البيضاء

(هواره) مديرية تارودانت.

1- De Coster SYLVAIN, "Mobilité Sociale et Enseignement", *les cahiers de L'institut de sociologie Solvay*, Cahier N° 9 (1954), p 7.

2- Alain BEITONE et Autres, "Sciences sociales", *Collection Aide-mémoire*, 6^{ème} édition, (2009), p 267.

3- BEITONE, "Sciences", p 268.

- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط 2،

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ 1996)، ص 275.

5- حنا عبود، "نظرة مغايرة في الطبقة الوسطى و تراثها"، حوار العرب، العدد 12، السنة

الأولى، (نوفمبر 2005) ص 9.

6- Abdallah SAAF, *Etat et Classes Moyennes au Maroc*, in Abdallah DOUMOU (sous la direction), *l'Etat Marocain dans la durée : 1850-1985*, (Mohammedia, Imprimerie Fedala, 1987), p 138.

7- Abdelkader ZGHAL, *Classes moyennes et Développement au Maghreb*, in ouvrage Collectif : *les classes moyennes au Maghreb, les cahiers du CRESM*, (1980), p 25.

8- Pierre LAROQUE, *Les Classes sociales, Série Que sais-je ?* 3^{ème} édition, Numéro 341, PUF, Paris, (1965), p 60.

9- محمد جوسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، الطبعة 1 (منشورات الأحداث

المغربية، نونبر 2003)، ص 71.

10- Abdelkebir KHATIBI, *Etat et Classes Sociales*, in Ouvrage

Collectif : *Etudes Sociologiques sur le Maroc*, (Rabat : Publication du Bulletin économique et social du Maroc : Sociologie, Octobre 1967), p 4.

11- Habib EL MALKI, *La Bourgeoisie Marocaine*, Alasas, Numéro 19, (Avril 1980), p 42.

12- André ADAM, *Naissance et Développement d'une classe moyenne au Maroc*, Bulletin économique et social du Maroc, N° 68, (mars 1956), p 48 .

13- ADAM, *Naissance*, p 49.

14- ADAM, *Naissance*, p 49.

15- Rahma BOURQIA, *la stratification sociale : Note et Synthèse, rapport cinquanteenaire du développement humain au Maroc*, (2006), p 17.

16- عبد القادر القصير، الطبقة: البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع

المغربي، الطبعة 1، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1997) ص 549

17- BOURQIA, *la stratification*, p 15.

18- BOURQIA, *la stratification*, p 17.

19- BOURQIA, *la stratification*, p 10.

20- ELMALKI, *la Bourgeoisie Marocaine*, Alasas, N°: 19, (Avril 1980), p 38.

21- ELMALKI, *la Bourgeoisie*, p 40.

22- ELMALKI, *la Bourgeoisie*, p 42.

23- ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.73.213 تاريخ: 2 مارس 1973، تنقل بموجبه إلى

الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أو أجنبي

أو أشخاص معنويين، الجريدة الرسمية، عدد 3149 بتاريخ: 7 مارس 1973 ص 687.

24- SAAF, *Etat*, p 144.

25- عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، ترجمة عبد المجيد جحفة، الطبعة 2 (البيضاء: دار

توقال للنشر، 2000)، ص 55.

